الي مالا ينفصل من المراة في السلم مد كاليد فقال ابو حنيفة
ان اضافه الي احد خمسة اعضاء الوجه والراس والرقبه و
الظهر والفرج وقع في غيرها لا كل عنده الجزء الشايع
كالنصف والربع وقال ان اضافه الي ما ينفصل في حال السلامه
كالسن والظفر والشعر لم يقع وقال الشافعي ومالك واحمد
يقع الطلاق بجميع الاعضاء المنفصله كاليد والاصبع واما
المنفصله كالشعر فيقع بها عند مالك والشافعي ولا يقع
عند احمد **كتاب** الرجعية اتفقوا على جواز المطلقة
الرجعية واختلفوا في جواز الرجعيه هل يحرم وطيها
ام لا فقال ابو حنيفة واحمد في اظهر روايتيه لا يحرم
وقال مالك واحمد والشافعي في الرواية الاخرى يحرم
وختلفوا هل يصير بالوطي مراجعا ام لا فقال ابو حنيفة
واحمد في اظهر روايتيه نعم ولا يحتاج معه الي لفظ نو
الرجعه او لم ينو بها وقال مالك في المشهور عنه ان نوى
حصلة الرجعة وقال الشافعي لا يحصل الرجعه الا
بلفظ وهل من شرط الرجعه الاشهاد ام لا قال ابو حنيفة
واحمد في رواية عنه ليس من شرط بل هو
مستحب وللشافعي قولان اصحهما الاستحباب والثاني

انه

انه شرط وهي رواية عن احمد وما حكاه الرافعي من ان الا
اشهاد شرط عند مالك للمراجعة في مشاهير كتب المالكية
بل صرح القاضي عبد الوهاب والقرطبي في تفسيره بان مذهب
مالك الاستحباب ولم يحكيا فيه خلافا عنه ولذا كل ابن
هبيرة من الشافعيه في الافصاح **فصل**
وختلفوا فيما اذا طلق زوجته ثلاثا فقال لا تحل له
حتى تنكح زوجا غيره ويطيها في نكاح صحيح واراد
بالنكاح هنا الوطي وانه شرط في جواز حلها الاول وان
الوطي في النكاح الفاسد لا يحلها الا في قول للشافعي
وختلفوا هل يحصل حلها بالوطي في حال الحيض او
الاحرام امر فقال مالك لا وقال لثلاثة نعم وختلفوا
في الصبي الذي يمكن جماعه هل يحصل بوطئه في نكاح
صحيح امر فقال مالك لا وقال لثلاثة نعم **كتاب**
الايلاء اتفقوا على ان من حلف بالله عز وجل ان
لا يجامع زوجته مدة اكثر من اربعة اشهر
كان موليا واقل لم يكن موليا واختلفوا في الاربعة الا

Copyright © King Saud University